

وزير الشؤون الخارجية عثمان صالح يقدم إحاطة لأعضاء السلك الدبلوماسي



قدّم وزير الشؤون الخارجية، السيد عثمان صالح، في 15 أكتوبر الجاري، إحاطة لأعضاء السلك الدبلوماسي المقيمين في أسمرأ حول الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها إثيوبيا مستهدفةً سيادة إرتريا ووحدتها الإقليمية، وكذلك تأثير ذلك على السلام والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي.

وأوضح الوزير عثمان في بيانه أن نظام الازدهار، منذ السنوات الثلاث الماضية، وبعد أن ظل يعلن مرارًا أنه سيستخدم جميع الخيارات، بما في ذلك القوة، لتحقيق حلمه بامتلاك «منفذ سيادي على البحر الأحمر»، يشنّ في الوقت الراهن حربًا مفتوحة على شعبي إرتريا وإثيوبيا. وشدد على أن مثل هذه الأعمال غير القانونية تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، كما تنتهك «اتفاق السلام والصداقة» الموقع بين البلدين عام 2018.

وساق أمثلة على التصريحات التي ظل يطلقها كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين في نظام الازدهار، بمن فيهم رئيس الوزراء، الرفض لسيادة إرتريا والساعية إلى السيطرة على البحر الأحمر وميناء عصب، موضحًا أن

ذلك يشكل تهديدًا خطيرًا لسيادة إرتريا ووحدتها الإقليمية، وخطرًا جسيمًا على السلام والاستقرار الإقليميين.

وأضاف الوزير عثمان، مذكّرًا بأن ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة 2(4)، يحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أن السياسة التي ينتهجها نظام الازدهار ضد إرتريا تنتهك هذا المبدأ انتهاكًا كاملاً، وينبغي إدانتها.

وفيما يتعلق بـ«اتفاق بريتوريا» الموقع في نوفمبر 2022، أوضح الوزير عثمان أن الاتفاق أبرم بين الحكومة الفيدرالية الإثيوبية والجهة الشعبية لتحرير تيغراي، مؤكدًا أن إرتريا ليست طرفًا فيه، ولم يكن لها أي دور في تنفيذه، كما أنه لا يعنيها.

وأشار إلى أن «نظام الازدهار، بعد أن أوضح أنه يؤوي جماعات مسلحة تنشط في إثيوبيا ضد إرتريا ويقدم لها الدعم العسكري واللوجستي، منهمك في تنفيذ أنشطة عسكرية توجّج الصراعات الإقليمية وتفاقم الوضع غير المستقر القائم في القرن الأفريقي».

وفي معرض توضيحه لتدهور العلاقات الدبلوماسية بين إرتريا وإثيوبيا، ذكر أنه منذ مايو 2026، توقفت سفارة إثيوبيا في أسمرا عن الرد على المراسلات الرسمية لوزارة الشؤون الخارجية، وقطعت اتصالاتها بالوزارة، وأنها أغلقت مقرها وغادرت إرتريا في 8 أغسطس 2026 دون إبلاغ الحكومة الإرترية. وأضاف أن نظام الازدهار، في 1 أكتوبر 2026، طرد ما مجموعه عشرة دبلوماسيين إرتريين، من بينهم المعتمدون لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، موضحًا أن ذلك يمثل انتهاكًا صارخًا للاتفاقيات الدولية.

وفي ختام حديثه، أشار الوزير عثمان إلى البيان الذي بعثت به حكومة إرتريا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 9 أكتوبر 2026، ودعا المجلس، آخذاً هذه المعطيات في الاعتبار، إلى إدانة سياسة إثيوبيا العدوانية بشدة، واتخاذ التدابير الرادعة المناسبة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.